الغليظ قوله لما ثبت من قياسها اي قياس الزيادة في المحتوه
لغير الالحاق بل للدلالة على المصدر او زمانه او مكانه و
تشكل فانه جعل بفاعل وتكلم ملحقا بتدحرج والزيادة
فيها لمعنى قوله وفعل وفاعل كذلك لذلك اي لما ثبت من
قياسها لغيره بل لمعنى من النقل به والتكثير والمشاركة التي
في المصدر وفيه انه لا يصح مطلقا لانتقاضه بفاعل بمعنى
فعل وفعّل وافعل كذلك ويمكن دفعه بان زيادة تكون
لمعنى غير الالحاق في الجملة ليس للالحاق قوله ولمجي مصادرها
مخالفة اي ولان هذه الافعال لا تعامل معاملة فعلل في
مصادرها والزيادة للنفه ان تعامل معاملته بقي المخالفة
لا نقول افعال الاخالفه دحراجا لانا نقول يكفي مخالفته د
حرجة قوله والاتبع الالف للالحاق في الاسم لما انه يلزم تح
ريكها في مواضع تقتضي تحريك الحرف كالتصغير والجمع وبعد التحريك
يلزم قلبها بالواو والياء فيلزم تغيير الحرف الذي اورد للا
لحاق فلتزموا زيادة حرفه لا احتاج فيه الى التغيير وانما قال
في الاسم لان نحو قلنسوه ملحق بتدحرج د قوله لما يلزم من
تحريكها اي في التصغير والجمع فلا يبقى الالف فلم يرضوا بزيادة
حرف الالحاق لا يبقى في بعض التصاريف ولانه لعرض الالحاق
الوزن بالوزن فلا يصح مقابلة الساكن بالمتحرك وزيادتها
اخرا جوز لان الحرف الاخر لا يعتد بحركته لكونها في معرض الزوال
قوله وحروف الزوايد وقد تجتمع اثنان وثلاثة والمراد بحروفه
الزوايد انه اذا وردت الكلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشر
ورايت ذلك الحرف قد سقط في بعض تصاريف الكلمة التي توا
فقها في المعنى والتركيب حكمت بزيادة ذلك الحرف قوله وعدم

النظير مع

وقيد ان تفاعلا ان افاعلا ملحق بتدحرج

النظير معناه انك لو حكمت باصالة الحرف لزم بناء لم يوجد في
كلامهم كنون قرنفل فانك تحكم بزيادتها وليس في الكلام فعللّ
وغالبه الزيادة كالهمزة اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة اصول
غواخر وقسم المصنف هذا الباب ثلاثة اقسام احدها في الاشتقاق
وينتهي الى قوله كمنجنيق وثانيها في عدم النظير ومنتهى
كلامه فيه بقوله تمثل خرعبيل والثالث في غلبة الزيادة
قوله والاشتقاق المحقق تقدم الاشتقاق المحقق ما يكون
الدلالة فيه على المعنى المشترك واضحة كضارب وضرب وما لم
تظهر فيه فهو شبه اشتقاق كاشتقاق هجوع للطويل من
الهجوع بمعنى الرمل المستوي والاشتقاق المحقق ضروب
منها ما تعين اشتقاقه من شيء منها ما ذا رين شبين فصاعدا
من غير ترجيح احد الامرين بيد تقديم اه او الامور الثلاثة
متقدم على عدم النظير والغلبة الاشتقاق وفي ولذلك
حكم بثلاثية غسل وهي الناقة الشرعة من عسل الذئب
اي اسرع مع ان فعسل لا نظير له في كلامهم فقدم الاشتقاق على
عدم النظير ولم يجعل مشتقه من العنس وهي الناقة الصلبة
فنكون وزن فعلال لكانا لتهما نظير في الاسما كثيرا لكنهم اختاروا
عدم النظير وجعلوا افعالا وفعالا مع انهما لم عسا ترجيحا المقتضى
الاشتقاق فانه لا هجرة في كثير مما شاركهما في المعنى نحو اسهل وسهل
معناهما وسمول لما نصر به ريحا الشمال حتى بردو قوله وسدل
وهو الكابوس لخلوه من النيل وهو الاخذ بسرعة مع انه لا نظير
لفعيل وفعلل كثير ترجيحا لوجود معنى الاشتقاق فيه قوله
ودعشى وهو المرتعش لخلوه من الرعش بمعنى التحريك مع
ان فعللا لا نظير له قوله وعرس هو البعير كالحافر للنداء

Copyright © King Saud University